

١٩٩٠ لبلوغ الرقم المستهدف الذي توصي به انذاك الجمعية العامة ومؤتمر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة .

الجلسة العامة ١١٩

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥

١٧٧/٤٠ - التنسيق في الأمم المتحدة وفي منظومة الأمم المتحدة

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى الأجزاء ذات الصلة من المواد ١٥ ، و ١٧ ، و ٥٧ ، و ٥٨ ، و ٦٣ ، و ٦٤ من ميثاق الأمم المتحدة ،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ١٩٧/٣٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، الذي أيدت فيه ، في جملة أمور ، النتائج والتوصيات الصادرة عن اللجنة المخصصة ، بصيغتها المعدلة ، بشأن إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة والتي كان من بينها مبادئ توجيهية وتوجيهات بشأن التنسيق فيما بين الوكالات ،

وإذ تعيد كذلك تأكيد قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧٧/١٩٨٥ المؤرخ في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥ ،

وإذ تحيط علماً بما ذكر عن أهمية تنسيق البيانات أثناء الدورة الاحتفالية بالذكرى السنوية الأربعين للأمم المتحدة ،

واقتراناً منها بالحاجة الملحة للتنسيق والتعاون الفعالين في إطار منظومة الأمم المتحدة على المستوى الحكومي الدولي ومستوى الأمانات ، لكفالة القيام في المستقبل بتنفيذ البرامج بشكل مترابط وفعال وسريع الاستجابة ،

وإذ تضع في اعتبارها المشاكل التي نشأت أثناء التنسيق ،

وإذ تدرى أهمية اتخاذ خطوات لزيادة تحسين فعالية منظومة الأمم المتحدة ،

١ - تؤكد الحاجة إلى تنسيق فعال ومحسن في منظومة الأمم المتحدة على نحو ما ورد في ميثاق الأمم المتحدة ، وتطلب إلى جميع من يعينهم الأمر أن يتقيدوا تقييداً أشد بالمسؤوليات المحددة في ميثاق الأمم المتحدة وفي الاتفاقات المعقودة بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ؛

٢ - ترجو من الأمين العام أن يقوم ، بعد التشاور مع الرؤساء التنفيذيين للوكالات المتخصصة ، بإعادة دراسة جميع جوانب مسألة التنسيق في الأمم المتحدة وفي منظومة الأمم المتحدة

مراعاة إجراء الاستعراض المشار إليه ، يجب عقد المؤتمر المقبل لإعلان التبرعات في موعد أقصاه أوائل عام ١٩٨٦ حيث تدعى الحكومات والمنظمات المانحة المعنية للتعهد بالمساهمات لفترة السنتين ١٩٨٧ - ١٩٨٨ ، بغية بلوغ الرقم المستهدف الذي تكون قد أوصت به الجمعية العامة ومؤتمر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ،

وإذ تلاحظ أن استعراض البرنامج قد أجري من جانب لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها التابعة لبرنامج الأغذية العالمي في دورتها العشرين ،

وقد نظرت في توصيات لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها<sup>(١٧)</sup> ،

وإذ تعترف بقيمة المعونة الغذائية متعددة الأطراف التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي منذ إنشائه ، وبضرورة متابعته لعمله في شكل استشارات رأسمالية وتلبية الاحتياجات الغذائية الطارئة ،

١ - تضع رقماً مستهدفاً للتبرعات لبرنامج الأغذية العالمي يبلغ ١٫٤ بليون دولار لعامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ ، تشمل ٣٫٢٥ مليون طن من الأغذية بأسعار الجارية و ٤٠٥ مليون دولار نقداً ، وتعرب عن الأمل في زيادة هذه الموارد بمساهمات إضافية كبيرة من مصادر أخرى إدراكاً للحجم المتوقع من طلبات المشروعات السليمة وقدرة البرنامج على العمل على مستوى أعلى من ذلك ؛

٢ - تحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول الأعضاء والأعضاء المنتسبة في منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والمنظمات المانحة المعنية على بذل كل جهد ممكن لتحقيق هذا الرقم المستهدف بكامله ؛

٣ - ترجو من الأمين العام ، بالتعاون مع المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، عقد مؤتمر لإعلان التبرعات في مقر الأمم المتحدة في أوائل عام ١٩٨٦ لهذا الغرض ؛

٤ - تقرر أنه مع مراعاة القيام بالاستعراض المنصوص عليه في قرارها ٢٠٩٥ (د - ٢٠) ، يجب عقد مؤتمر إعلان التبرعات التالي في موعد لا يتجاوز أوائل عام ١٩٨٨ حيث تدعى الحكومات والمنظمات المانحة المعنية للتعهد بالمساهمات لفترة السنتين ١٩٨٩ -

(١٧) انظر : برنامج الأغذية العالمي ، تقرير الدورة العشرين للجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها ، روما ، ٣٠ أيلول/سبتمبر - ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ (WFP/CFA/20/20) .

الأول/ديسمبر ١٩٨٠ الذي يتضمن مرفقه الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث ،

وإذ تدرك الحالة الراهنة للعلاقات الاقتصادية الدولية التي تستدعي بذل جهود مجددة من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي وتهئية مناخ أكثر مواتاة للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع البلدان ، وعلى الأخص البلدان النامية ،

وإذ تؤكد أهمية المفاوضات الاقتصادية المتعددة الأطراف داخل منظومة الأمم المتحدة ،

وإذ تلاحظ الدور الهام والمسؤولية التاريخية للحكومات في تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي وإجراء مفاوضات متعددة الأطراف مثمرة وصولاً لهذه الغاية ،

وإذ تؤكد أن مقاصد الأمم المتحدة لا يمكن أن تتحقق إلا في ظروف يمثل فيها أعضاؤها بصورة كاملة للالتزامات التي يتحملونها بمقتضى الميثاق ،

وإذ تعرب عن الأمل والرغبة في أن يكون عام ١٩٨٥ نقطة بداية لحقبة جديدة من التعاون الاقتصادي والاجتماعي الدائم على الصعيد العالمي ، ولتوطيد دور منظومة الأمم المتحدة وزيادة تعزيز فعاليتها في هذا الصدد ،

١ - تؤكد من جديد أن التعاون فيما بين جميع الدول ينبغي أن يقوم على احترام استقلال كل دولة وسيادتها وسلامتها الإقليمية ، بما في ذلك حق كل شعب في حرية اختيار نظامه الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي ؛

٢ - تناشد جميع الدول الأعضاء إعادة تأكيد تعهداتها الرسمي باتخاذ إجراءات مشتركة ومنفردة بالتعاون مع المنظمة في سبيل تحقيق المقاصد الواردة في الميثاق بشأن التعاون الاقتصادي الدولي والإسهام بنصيب صادق في الجهود التي تبذل لبلوغ هذه الغاية ؛

٣ - تؤكد من جديد الإسهام الهام الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة استجابة للاحتياجات الخاصة للبلدان النامية ، وتشدد في هذا الصدد على ضرورة تعزيز التعاون المتعدد الأطراف لأغراض التنمية ، بما في ذلك زيادة التبرعات التي تقدم إلى الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة ؛

٤ - تؤكد أيضاً الحاجة الملحة إلى أن تقوم جميع الدول الأعضاء بمضاعفة مساهماتها من أجل المناخ المواتي لإجراء مفاوضات مثمرة وبناءة بشأن المشاكل الاقتصادية الدولية داخل منظومة الأمم المتحدة ؛

دراسة نقدية وبناءة ، وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين ، عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تقريراً شاملاً يتضمن آراءه المدروسة عن الآليات والإجراءات الحالية وتوصياته المحددة الرامية إلى تعزيز التنسيق في المستقبل ، على النحو المتوخى في ميثاق الأمم المتحدة وفي الاتفاقات المعقودة بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ، ووفقاً للقرارات ذات الصلة ، وأن يقدم تقريراً شفوياً إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٦ وأن يقدم تقريراً مرحلياً إلى الجمعية العامة في وقت مبكر من دورتها الحادية والأربعين .

### الجلسة العامة ١١٩

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥

١٧٨/٤٠ - تعزيز دور الأمم المتحدة في ميدان التعاون الاقتصادي والعلمي - التكنولوجي والاجتماعي على الصعيد الدولي

إن الجمعية العامة ،

إذ تعيد تأكيد المقاصد الأساسية للأمم المتحدة كما وردت في ميثاقها ،

وإذ تسلم بأن تهئية ظروف الاستقرار والرفاهية أمر ضروري لإقامة علاقات سلمية وودية فيما بين الدول ، تستند إلى احترام مبدأ تساوي الشعوب في الحقوق وفي تقرير المصير ،

وإذ تؤكد من جديد أنه ينبغي للأمم المتحدة ، بغية تهئية هذه الظروف ، أن تهض برفع مستويات المعيشة ، والعمالة الكاملة ، وظروف التقدم والتنمية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي ، وإيجاد الحلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والصحية الدولية والمشاكل الأخرى المنصلة بها ، وتعزيز التعاون الثقافي والتعليمي على الصعيد الدولي ، وتحقيق الاحترام والامثال الشاملين لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز على أساس العنصر أو الجنس أو اللغة أو المعتقد ،

وإذ تشير إلى قرارها ٣٢٠١ (د - ١) و ٣٢٠٢ (د - ١) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ واللذين يتضمنان الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، والقرار ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، والقرار ٣٣٦٢ (د - ١) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، والقرار ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون